P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 14 – العدد: 01 (2023)، ص: 1083 - 1094 | **E-ISSN:** 2602-5426

تأثير المستوى المعيشي للفرد على الفساد الاقتصادي والمالي للبلد
-دراسة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنوات 2000-2021 -

Impact of the individual's standard of living on the country's economic and financial corruption
- Research of MENA countries for the Years 2000-2021 -

مشيد محمد

مخبر اقتصاد البيئة والطاقة والصحة العمومية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mechidmed@live.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 **تاريخ القبول:** 2023/05/15 **تاريخ النشر:** 2023/05/20

ملخص:

تعاني الجزائر في الآونة الأخيرة مثل العديد من الدول من ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي، الذي يعتبر جريمة غير عنيفة تنجم عنها بصفة عامة خسارة مالية. ويعزى الفساد الاقتصادي والمالي إلى العديد من العوامل، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، أين سلطنا الضوء على عامل يعد أحد أهم العوامل الاقتصادية وهو المستوى المعيشي للفرد، والذي تم حسابه انطلاقا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

توصلنا خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية وعكسية بين المستوى المعيشي للأفراد والفساد الاقتصادي والمالي، حيث كلما زاد المستوى المعيشي للفرد في دولة ما نقص الفساد الاقتصادي والمالي، والعكس صحيح. وقمنا أيضا باختبار هذه العلاقة إحصائيا على مجموعة من الدول العربية (*MENA*) أين كانت العلاقة معنوية.

كلمات مفتاحية: فساد مالي، جرائم اقتصادية، مستوى معيشي، نمو اقتصادي.

تصنيف JEL : K420; O430.

Abstract:

Most recently, Algeria, like many other countries, has been suffering from economic and financial corruption, which refers broadly to any non-violent crime that results in a financial loss. Economic and Financial corruption is attributed to multiple factors, some of which are Social, and some are Economic, where we particularly emphasized the Standard of living per capita which is one of the most important economic factors and it is calculated from the Gross domestic product (GDP) per capita.

Through this study, we found that there is a strong inverse correlation between the standard of living per capita and economic and financial corruption, as the more increase in the standard of living per capita in a country, the economic and financial corruption will decrease, and vice versa. We also examined this relationship statistically in a group of Arab countries (MENA), where the correlation was significant.

Keywords: corruption; economic crimes; standard of living; economic growth.

JEL Classification: K420; O430

1. مقدمة:

اجتذب في السنوات الأخيرة، الفساد اهتماما متجددا بين الأكاديميين والسلطات العامة. ورغم الإيجابيات التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة من خلال التطور التكنولوجي والاقتصادي، إلا أنه ساهم بشكل كبير في تفشي أنشطة مالية واقتصادية غير مشروعة بل وظهور أنشطة أخرى، تهدد الكيانات الاقتصادية والمجتمعات بل حتى الدول ككل.

إن الجرائم الاقتصادية والمالية تشكل تحدي للدول على اختلاف أنظمتها، وتأتي أهمية هذا التحدي من أن الاقتصاد يعد عاملا أساسيا في تكوين الأنظمة السياسية، والاجتماعية، وأن الأمن السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا بالأمن الاقتصادي.

يعتبر الفساد المالي من أخطر الجرائم التي تواجهها الدول، لما ينتج عنها من أخطار على الأمن الاقتصادي للكيانات، ويهدد الاستقرار السياسي للدول وكذلك الاستقرار الاجتماعي وبالتالي تشكل خطر الفقر على الأفراد. وتسعى الدول جاهدة لمكافحة هذا النوع من الفساد حيث أصبح من أكبر التحديات التي تواجهها مهما اختلف نوع وحجم الدول. وباتت تلك الأضرار معوقا أساسيا لبرامج التنمية في الدول النامية.

ويرى بعض الباحثين أن مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما يعد أحد أهم العوامل المحددة للتقليل من الفساد المالي، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة إلى تحسين امتثال الأفراد للقانون، وبالتالي فإن حوافز الفساد المالي من دفع الرشوة أو غسيل الأموال تقل كثيرا. في حين أن أعلى معدلات الأنشطة الاقتصادية غير القانونية وأعلى معدلات الفساد موجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بينما توجد في البلدان ذات الدخل المرتفع معدلات أقل من الفساد المالي.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل هناك ارتباط بين المستوى المعيشي للفرد في دول "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" على مستوى الفساد فيها؟

2.1 فرضيات البحث:

استنادا إلى الدراسات السابقة، فإنه من المتوقع أن تكون البلدان الفقيرة أكثر ميلا إلى الفساد الاقتصادي والمالي، ولهذا فإننا سنختبر الفرضية التالية:

H_0 زيادة المستوى المعيشي للفرد تؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد.

2.1 منهجية البحث:

ولاختبار هذه الفرضية، نستعين بالأسلوب الوصفي في ضبط الجانب النظري من المفاهيم وعرض الدراسات السابقة، في حين أننا نستعين بالأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام الأساليب الوصفية، معاملات الارتباط، والانحدار البسيط، باستخدام البرامج الإحصائية SPSS، بالإضافة إلى التحليل العنقودي.

2. الإطار المفاهيمي:

قبل التطرق إلى الأساليب المستعملة في هذه الورقة البحثية، لا بد لنا من تحديد مفاهيم دقيقة وخاصة بالبحث حول الفساد المالي والاقتصادي، والمستوى المعيشي للأفراد، وكيفية قياس كل منهما، حيث هناك العديد من النظريات والاتجاهات المفسرة لهذين العنصرين.

2. 1. مفهوم الفساد الاقتصادي والمالي:

يعتبر كل فساد اقتصادي أو مالي جريمة اقتصادية ومالية، ووضعت الأمم المتحدة تعريف للجريمة الاقتصادية والمالية على أنها جريمة غير عنيفة تنجم عنها بصفة عامة خسارة مالية. وبالتالي، فإن تلك الجرائم تشمل طائفة من الأنشطة غير القانونية، منها الاحتيال أو الفساد أو التهرب الضريبي أو غسيل الأموال. ومن الصعب تحديد النطاق الشامل للجريمة الاقتصادية والمالية، ومن ثم تحديد أي اتجاهات تتصل بها عبر الزمن.

ويعود ذلك إلى التباين الكبير في نظم تسجيل تلك الجرائم من بلد إلى آخر وكذلك إلى أن العديد من الحالات لا يبلّغ عنها، نظرا إلى أن الشركات والمؤسسات المالية تفضل التعامل مع الحوادث داخليا لتجنب التدقيق العلني. (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، أفريل 2005)

رغم التعريف المذكور سابقا والتأكيد على عدم وجود تعريف واحد للجريمة الاقتصادية والمالية إلا أنه يمكن القول أنها كل عمل أو امتناع يقع مخالفا للتشريع الاقتصادي إذا نص على تجريمه قانون العقوبات.

2.2 . آثار الفساد الاقتصادي والمالي:

إن للفساد الاقتصادي والمالي عددا من التكاليف المباشرة، حيث غالبا ما يكون لتلك الجرائم تأثير على الفقراء، نظرا إلى أنها تؤدي إلى تسريب الموارد بعيدا عن البرامج التي تمولها الحكومات والجهات المانحة والهادفة إلى تقديم الدعم الاجتماعي.

وللفساد أيضا تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، (BAAR & AIT BARA, 2021) حيث يولد الفساد الاقتصادي والمالي عدم الاستقرار الأمني في المجتمع، ويصبح لدينا جو ينعدم فيه الاستقرار الأمني، مما يجعل رجال الأعمال ينفرون ويحجمون عن استغلال أموالهم، وبالتالي تصبح الدول في حال ركود اقتصادي.

وكذلك يشكل الفساد تهديدا خطيرا في الأمد البعيد للتنمية الاجتماعية والمردود البشري في المجالات الاقتصادية، فإهدار الموارد البشرية وتعطيلها يؤثر على المستوى الكفاءات، كما هو الشأن عند استهلاك المخدرات التي تؤثر على سلوك وقدرة الأفراد على العمل. (شرفي وبوضياف، 2021)

2. 3. مفهوم المستوى المعيشي:

يمكن الإشارة إلى معيار معيشة الأفراد بشروط بسيطة، من خلال النمو الاقتصادي للبلد. يمكن التعبير عن ذلك بطرق مختلفة، الأكثر استخداما: الإجمالي الناتج المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) والمنتجات الوطنية الإجمالية (GNP) المحسوب إجمالي السكان أو الفرد. يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة في الاقتصاد. (Achim & Borlea, 2020)

2. 4. الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بالجريمة الاقتصادية والمالية وكانت أغلب الدراسات العربية خاصة الجزائرية منها مرتبطة بالجانب القانوني والاجتماعي، نذكر منها على سبيل المثال:

دراسة بن بوعزيز وبن عبد العزيز، 2021، أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار، حيث ركز الباحثان على تأثير الجريمة الاقتصادية من الجانب القانوني على جلب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أما دراسة الشرع مريم والشرع العالية، 2011، رؤية إسلامية حول الجريمة الاقتصادية، فقد حاولا دراسة الحلول الإسلامية للجريمة المالية والاقتصادية وسبل الوقاية من الوقوع في الجريمة، والأساليب الردعية، ووجدتا أن الفقر يعد من أحد الأسباب للوقوع في الجريمة الاقتصادية والمالية.

وفيما يخص الدراسات الأجنبية فقد حاولت العديد منها البحث عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والرفاهية للفرد مع الجريمة والفساد الاقتصادي والمالي الموجود في البلد، و سنركز على بعض الدراسات منها:

في سنة 1999 نشر Husted مقال جاء فيه "بما أن مستوى التنمية الاقتصادية مرتبط بالمستوى العام لثروة الموارد فمن المتوقع أن يكون الفساد أكثر تواترا في الاقتصادات الأقل نموا"، بالإضافة إلى ذلك، لاحظ Husted أن الرضا المالي، ودفع الضرائب، والفساد ترتبط ارتباطا وثيقا. (Husted , 1999)

وبطريقة مماثلة، يخلص Torgler الذي ركز في بحثه على دفع الضرائب في مجموعة من البلدان الآسيوية، إلى أنه إذا كان الوضع المالي للأسرة سيئا، يمكن اعتبار مدفوعات الضرائب بمثابة تقييد صارم بالنظر لإمكانياتها، مما قد يؤدي إلى تضاؤل دفع الضريبية، ونتيجة لذلك تلجأ الأسر إلى دفع الرشوة لتجنب دفع الضرائب. (Torgler، 2004)

في سنة 2009 نشر الباحثان Gundlach Erich وPaldam Martin مقال حول العلاقة المعقدة بين الفساد والتنمية الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض، وكذلك مستوى منخفض من التنمية الاقتصادية تواجه أعلى مستويات الفساد. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية إلى تحسين الامتثال للقوانين، في حين أن انخفاض مستواه قد يخلق فرصة لحدوث الفساد. (Gundlach و Paldam، 2009)

وقد أثبتا Goel وRam من خلال دراسته حول عدم اليقين الاقتصادي وارتباطه بالفساد على مجموعة من الدول عبر العالم هذه النتائج وأظهرا أن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تظهر مستوى أعلى من الفساد مقارنة بالبلدان المتقدمة، كما توصلا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يلعب الدو ر المتوقع في التخفيف من حدة الفساد. (Goel وRam، 2013)

في حين أن دراسة Huang التي أجريت على ثلاثة عشر بلدا من بلدان آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة 1997-2013، أظهرت النتائج أن هناك سببية إيجابية كبيرة في كوريا الجنوبية والصين، في حين لا توجد علاقة سببية كبيرة بين الفساد والنمو الاقتصادي للبلدان المتبقية، وهذا ما جعل الباحث لا يؤيد التصور الشائع بأن الفساد ضار بالنمو الاقتصادي لجميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ الثلاثة عشر. وبالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام واضعي السياسات لسياسات مكافحة الفساد لتعزيز التنمية الاقتصادية لبلد ما قد لا يكون فعالا بالنسبة لمعظم بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأخيرا، تشير نتائج هذه الدراسة أيضا إلى أنه بالنسبة للصين، تؤدي الزيادة في النمو الاقتصادي إلى زيادة الفساد. (Huang, 2016)

من خلال نتائج الدراسات السابقة فإن الأغلبية تؤكد على علاقة بين الفساد المالي والاقتصادي مع المستوى المعيشي للأفراد أو التنمية الاقتصادية للبلد، إلا أن هناك بعض الدراسات أثبتت عكس هذه العلاقة، حيث وجدت أن الدخل الكبير للبلديات والأفراد يسمح باستعمالها في مجالات الفساد المالي والاقتصادي، وهو ما توصل إليه دراسة Caselli وMichaels في بعض البلديات البرازيلية الغنية بالنفط. (Michaels, 2013 & Caselli)

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستركز على دخل الفرد المحلي وعلاقته بالفساد المالي والاقتصادي في منطقة محددة، وهي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولقد تم اختيار هذه المنطقة نظرا لوقوع بلادنا الجزائر ضمن هذه المنطقة، ونظرا لتشابه وتقارب الثقافات وحتى اقتصاديات الدول.

3.الجانب التطبيقي:

اخترنا في دراستنا هذه عينة من بيانات المتاحة من قبل البنك الدولي والخاصة بمجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وعددها 16 دولة، خلال سنوات 2000 إلى 2019.* وقبل إظهار النتائج لابد من تحديد كيفية قياس المتغيرات الخاصة بالدراسة.

1.3. حساب المستوى المعيشي:

في الوقت الحاضر، عادة ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند أغلب الباحثين في العالم كمؤشر يعبر عن مستوى تطوير وازدهار الأمة. ومع ذلك فإن دراستنا تتطلب منا تقدير النمو الاقتصادي للبلد باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP/capita). ويوفر البنك الدولي مجموعة من قواعد البيانات نستعملها لتحديد وجود علاقة بين المستوى المعيشي للبلد وحجم الفساد.

وعند تحليل الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي للفرد لسنة 2019، نجد أن أغلب الدول والإمارات الصغيرة والمتطورة مثل إمارة موناكو ولكسمبورغ وسويسرا، لها ناتج محلي إجمالي للفرد عال مقارنة بالدول الأخرى (أنظر الشكل رقم 1)، وجاءت الدول الإغريقية في المراتب الأخيرة وهي مدغشقر، الصومال، إفريقيا الوسطى، ملاوي وآخر البلدان عالميا هي البورندي. (251 عالميا مع عدم توفر معطيات بعض البلدان)

الشكل رقم 1: الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي للفرد لسنتي 2018 – 2019 للدول العشرون الأولى

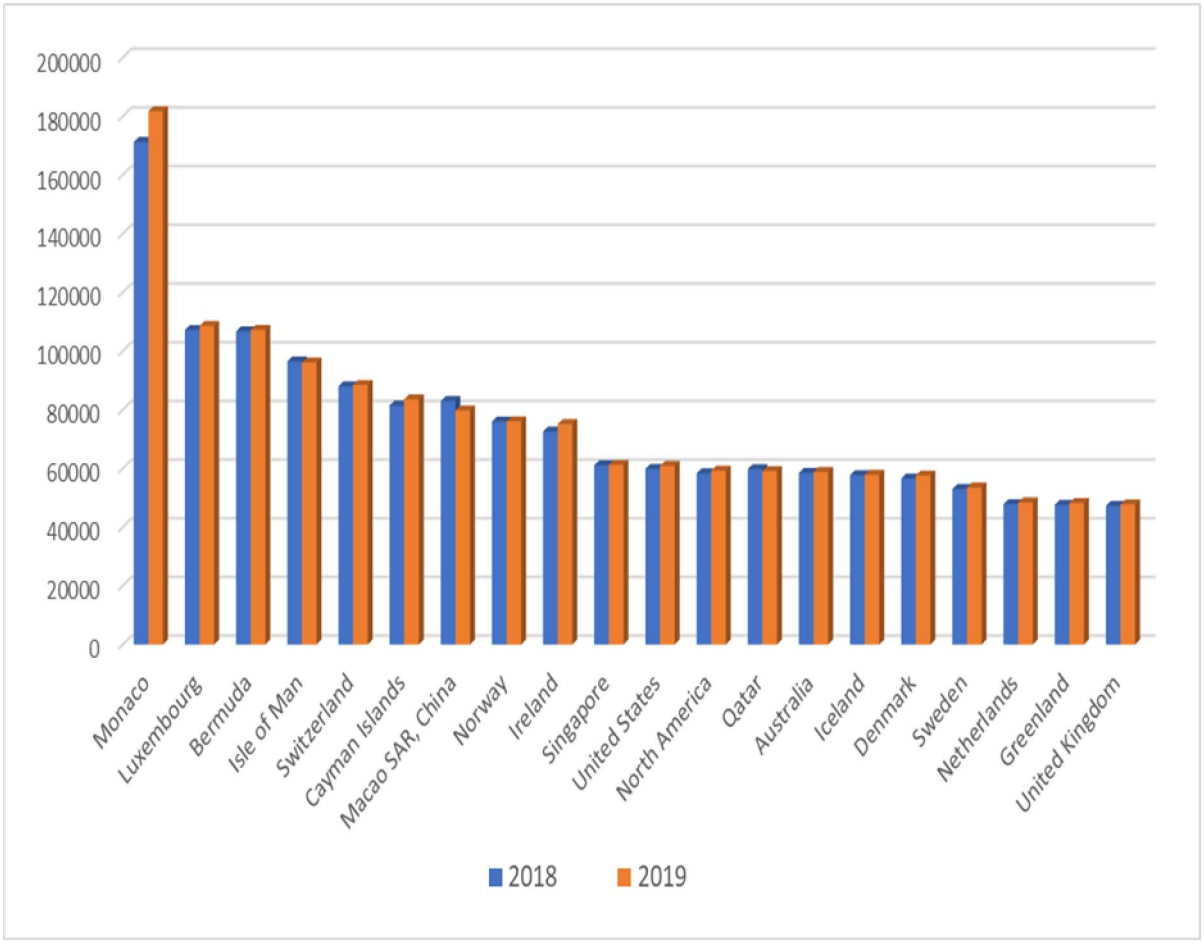

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

* لم يتم إدراج في الدراسة سنة 2020 لأن معطيات هذه السنة غير متوفرة لدى البنك أو أي جهة أخرى في كل من دولة سوريا واليمن.

أما في الشرق الأوسط كانت دولة قطر كأول دولة لها أكبر ناتج محلي إجمالي للفرد (13 عالميا)، تلتها دولة الإمارات والكويت، في حين أن أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في شمال إفريقيا من نصيب دولة ليبيا (144 عالميا). أما الجزائر جاءت في المركز (157 عالميا)، وجاءت المرتبة الأخيرة إلى اليمن. (أنظر الشكل 2)

الشكل رقم 2: الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي للفرد لسنتي 2018 – 2019 للدول MENA

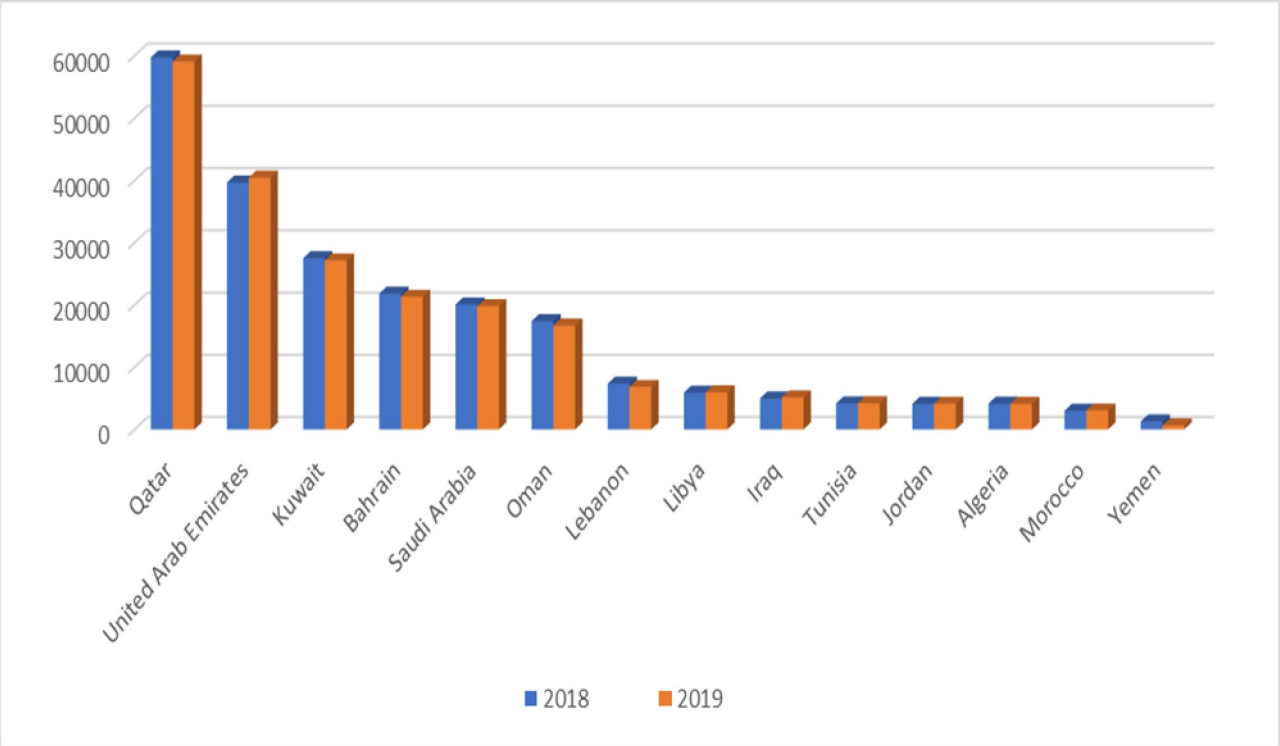

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

3. 2. حساب مؤشر الفساد:

اعتمدنا حساب مؤشرات الفساد على مجموعة بيانات متاحة من قبل الهيئة الدولية للشفافية. (Transparency International، 2022) وتعتمد على مصادر بيانات مستمدة من ثلاثة عشر مسحا وتقييما على الأقل مختلفاً للفساد. وتُجمع مصادر البيانات هذه من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات المعروفة، بما فيها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تمنح لكل دولة درجة من 0 إلى 100، والبداية من 0 تعني الأكثر فساداً و100 الأكثر نزاهة.•

3. 3. نوع الفساد الذي يقيسه مؤشر الفساد:

يقيس مؤشر الفساد العديد من الجرائم الاقتصادية والمالية وهي: الرشوة، تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، استعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب، قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام، البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، استعمال الواسطة في التعيينات في الخدمة المدنية، وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح، الحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة، الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/الأنشطة الحكومية. (Transparency International، 2022)

• للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الرابط التالي: (https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated)

3. 4. مقارنة بعض مؤشرات الدول العربية (MENA):

انطلاقا من معطيات المتاحة على موقع الهيئة الدولية للشفافية لمؤشر الفساد للدول العربية لسنتي 2020-2021، نضع الشكل رقم 1، وهو مرتب من أكثر الدول فسادا إلى أقلها فسادا.*

الشكل رقم 3: مؤشر رتبة الفساد لسنتي 2020 – 2021 لبعض الدول العربية

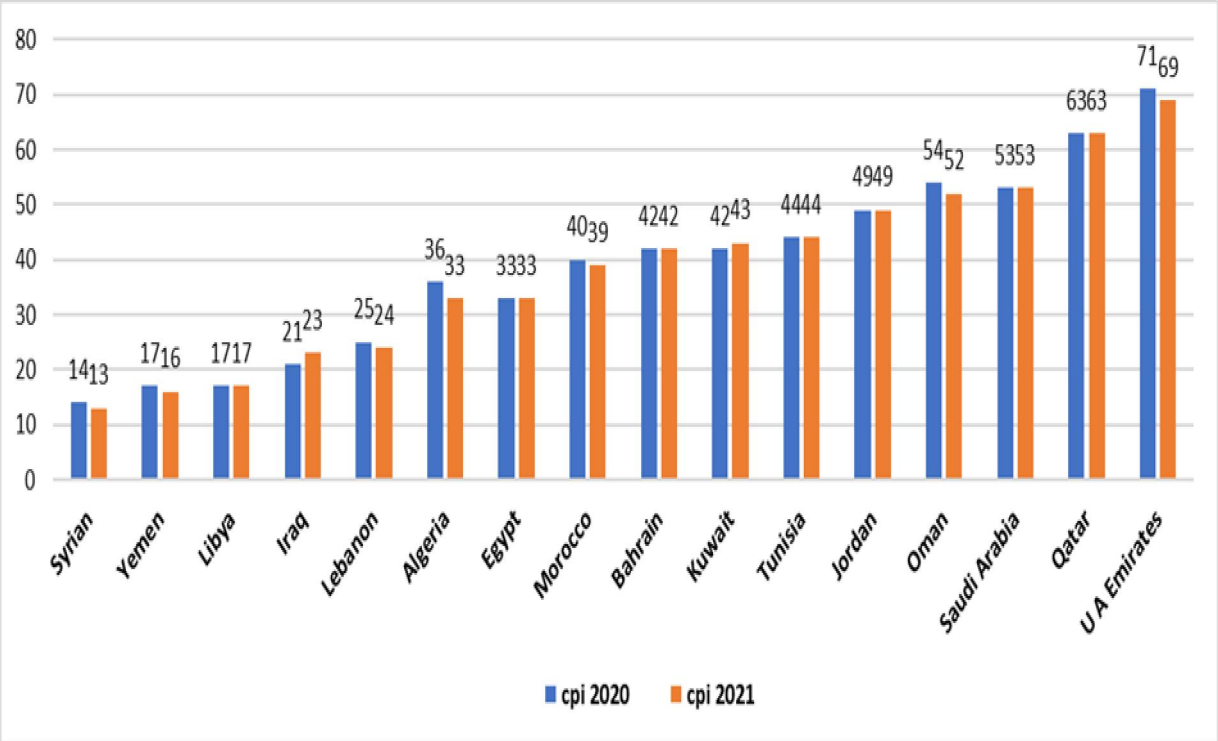

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مؤشرات الفساد

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه لا يوجد فارق كبير بين سنة 2020 و2021 بالنسبة لكل دولة، والملاحظ أيضا أن الفساد يزداد في الدول التي تعرف تدهورا اقتصاديا كبيرا سواء كان بسبب الحرب أو بسبب آخر مثل (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق ولبنان) حيث جاءت معدلاتها أقل من 25، كما أن الدول التي تعرف مشاكل في التوزيع الاقتصادي جاءت نسبها أقل من النصف (الجزائر، مصر، المغرب...) في حين أن الدول التي تعرف وضعا اقتصاديا مريحا وانفتاحا في الأسواق وتنوعا في الاقتصاد جاءت في المراتب الأولى (الإمارات، قطر والسعودية).

إن الملاحظة الأخيرة تجيبنا بشكل جزئي عن الإشكالية المطروحة خلال هذا المقال، ولا يمكننا الاعتماد عليها إلا بعد اختبارها إحصائيا.

4. تحليل النتائج:

يوضح الشكل رقم 4 العلاقة بين مستوى المعيشة التي عبرنا عنها بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لسنوات 2000-2019، مع ترتيب الدولة وفق معيار الفساد الاقتصادي والمالي لسنة 2021 (CPI RANK)، ومن الواضح أن قيمة R^2 بلغت 0.462 وهذا يعني أن 46.2% من تباين الفساد يمكن تفسيره بالمستوى المعيشي المتوسط للسكان من البلدان العربية.

*عدم ظهور دولة عربية في الشكل لا يعني عدم وجود فساد في تلك الدولة بل لعدم توفر المعطيات فقط.

الشكل رقم 4: العلاقة بين المستوى المعيشي والفساد الاقتصادي والمالي

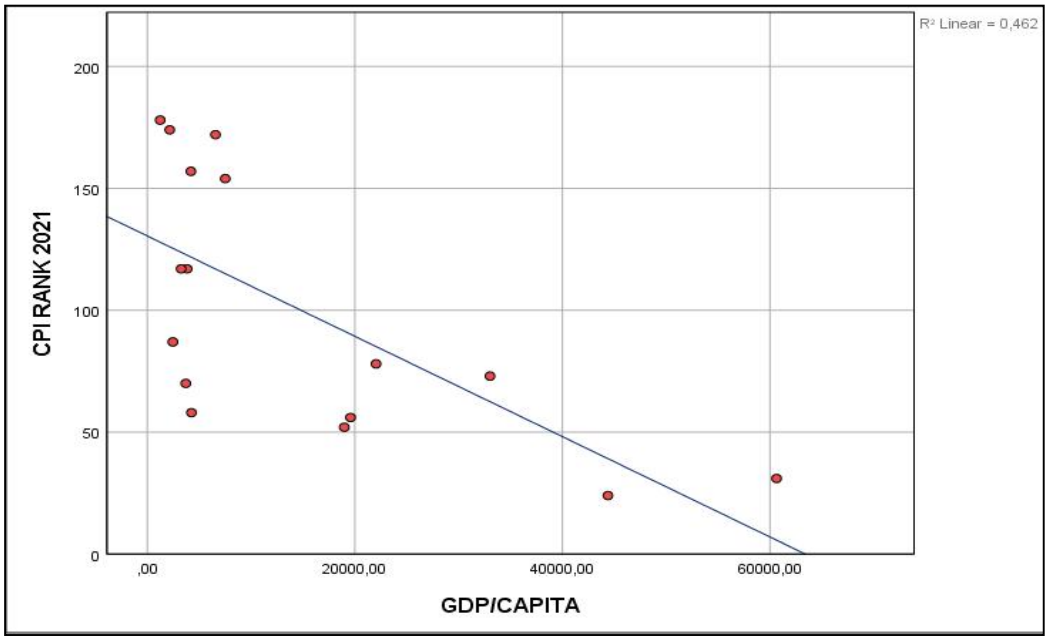

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

في حين أن الجدول رقم 1 يوضح العلاقة بين المستوى المعيشي للفرد مع الفساد الاقتصادي والمالي للدول، حيث تظهر قيمة معامل الارتباط لبيرسن 0.680 بالسالب، مما يدل على وجود علاقة قوية (كما يظهر في أسفل الجدول) وعكسية بين المتغيرين (لأنه سالب). وبعبارة أخرى، كلما زاد المستوى المعيشي في البلدان العربية كلما انخفض مستوى الفساد الاقتصادي والمالي.

الجدول رقم 1: يوضح علاقة الارتباط بين المستوى المعيشي والفساد المالي

		CPI RANK 2021	GDP/CAPITA
CPI RANK 2021	Pearson Correlation	1	-,680**
	Sig. (2-tailed)		,004
	N	16	16
GDP/CAPITA	Pearson Correlation	-,680**	1
	Sig. (2-tailed)	,004	
	N	16	16

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما الجدول رقم 2 يشير إلى أن قيمة معامل الانحدار لمتغير المستوى المعيشي للفرد هو سالب 0.002 وهي ذات دلالة إحصائية في حدود 1%. أي أن عند الزيادة في متوسط المستوى المعيشي للفرد بـ وحدة واحدة، يتم الحصول على تقليل مستوى الفساد بنسبة 0.002 وحدة.

الجدول رقم 2: معاملة الانحدار البسيط بين المستوى المعيشي والفساد المالي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	130,464	13,392		9,742	,000
	GDP/CAPITA	-,002	,001	-,680	-3,469	,004

a. Dependent Variable: CPI RANK 2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

نستخلص مما سبق أن هناك علاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد على مؤشر الفساد الاقتصادي والمالي (أنظر الشكل رقم 3)، وأن هناك علاقة ارتباط بين المستوى المعيشي للفرد مع الفساد الاقتصادي والمالي سالبة وقوية ومعنوية في حدود 1%، إلا أنها غير كبيرة، تحتاج ربما إلى إدخال متغيرات أخرى تعطي تفسيرا أكثر دقة.

وأما فيما يخص التحليل العنقودي فقد كانت النتائج موافقة لما سبق، إذ في البداية تحصلنا على ثلاث عناقيد حيث يحتوي العنقود الأول على 10 دول والعنقود الثاني 4 دول والعنقود الثالث على دولتين (أنظر الملحق رقم 1). ويوضح الجدول التالي متوسط العناقيد النهائية.

الجدول رقم 3: متوسط العناقيد المهائية

Final Cluster Centers			
	Cluster		
	1	2	3
MOYE GDP/CAPITA	3 909,33	23 226,89	52 240,78
CPI 2021	29	48	66

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS

وبتحليل الجدول رقم 3 يتضح لنا أن العنقود الأول يحتوي على الدول التي لها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد صغير ومتوسط CPI أيضا صغيرة يقترب من ربع السلم الأخير، أي أنها أكثر فسادا. وتتمثل هذه الدول في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، العراق، لبنان، الجزائر، مصر، المغرب، تونس والأردن.

في حين أن العنقود الثاني يحتوي على الدول التي كان قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها تقريبا 23 ألف وهو كبير مقارنة بالعنقود الأول وقيمة متوسط CPI داخل العنقود تقترب من المتوسط الذي قيمته 50، وهذا يعني أن الدول ذات فساد متوسط، وهي أربعة دول البحرين، الكويت، عمان والسعودية.

أما العنقود الثالث فتجاوز متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد قيمة 52 ألف وصاحبته قيمة 66 كمتوسط CPI داخل العنقود، وهي الدول أقل فسادا، وهما دولة قطر والإمارات. (أنظر الملحق رقم 2)

وكما هو معلوم فإنه يجب اختبار جودة الفروقات بين العناقيد، أي هل هناك فروق بين متوسطات العناقيد الثلاثة، (أنظر الملحق رقم 3) وهو ما نجده في الجدول التالي، حيث تظهر معنوية جودة الفروقات بين العناقيد بشكل واضح.

الجدول رقم 4: يوضح تحليل التباين ANOVA

	Cluster		Error		F	Sig.
	Mean Square	df	Mean Square	df		
MOYE	2136867927,28	2,00	22126577,22	13	96,575	0,000
CPI 2021	1359,77	2,00	115,84	13	11,738	0,001

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS

تؤكد هذه النتائج، ما توصلنا إليه سابقا من أن هناك علاقة قوية بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي يمثل في دراستنا المستوى المعيشي للفرد مع مؤشر الفساد CPI الذي يمثل العديد من الجرائم الاقتصادية والمالية مثل الرشوة، تحويل الأموال العامة وغيرها من أنواع الفساد.

5. خلاصة:

الفساد المالي والاقتصادي أنهك المجتمعات عموما والدول العربية خصوصا حيث نجد أغلبها كان مؤشر الفساد فيه أقل من النصف بل في بعضه أقل من الربع، وهذا ناتج عن عدة أسباب كما ذكرناها سابقا منها عدم الاستقرار السياسي للدول (كالحروب، والانقلابات العسكرية...)، وضعف المستوى المعيشي الذي ركزنا عليه دراستنا حيث توصلنا إلى أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للأفراد كلما نقص الفساد، والعكس صحيح أيضا، إذ كلما انخفض مستوى المعيشي للأفراد كلما زاد الفساد الاقتصادي والمالي، أو بعبارة أخرى أن تفشي الفقر له دور كبير في زيادة ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي.

ولا يمكن تبرير أي فعل إجرامي يؤدي إلى الفساد الاقتصادي والمالي، إلا أن كل الدول والثقافات المختلفة تحاول محاربة الفقر، وحتى في شريعتنا الإسلامية حيث جاء في الأثر "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، "كاد الفقر أن يكون كفرا"، ولهذا وجب على الدولة الجزائرية التدخل للتقليل من ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي، واجتناب آثارها السلبية من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد باتخاذ بعض الإجراءات التالية:

- تفعيل الرقابة الذاتية للمواطن من خلال تفعيل الرقابة العقائدية (الدين) أو الأخلاقية (الفكر) من أجل الالتزام بالقواعد العامة وغير مشروعة قانونا.
- رفع المستوى العام للأجور بعد سن إصلاحات جذرية في الاقتصاد ومراقبة موارد الدولة.
- تحرير اقتصاد السوق والتقليل من دور الدولة إلا في جانب الرقابة على الأموال والحفاظ على المصالح العامة للمواطن، كما فعلت بعض الدول العربية كالإمارات وقطر.

كما أننا نشير إلى أن دراستنا ركزت على جانب واحد وهو علاقة المستوى المعيشي للفرد مع الفساد الاقتصادي والمالي، ويمكن التوسع في الدراسة من خلال إضافة متغيرات أخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية، الزيادة في تدقيقها من خلال تحديد نوع معين من الفساد كالرشوة أو نهب المال العام.

6. قائمة المراجع:

1. أسية بن بوعزيز، و ميلود بن عبد العزيز .(22 06, 2021) .أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار .*مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*، الصفحات.135-150
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة.(أفريل 2005) .مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.، (صفحة45) .بانكوك.
3. مجموعة باحثين .(2020) .الجريمة المعلوماتية وأثرها على التنمية الاقتصادية .ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية.
4. مريم الشرع، و العالية الشرع .(2011) .رؤية إسلامية حول الجريمة الاقتصادية .مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات(12)، الصفحات-606 621.
5. منصف شرفي، و إلياس بوضياف .(2021) .الجريمة الاقتصادية: أسبابها وطرق مكافحتها في الجزائر .مجلة معارف للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2(3)، الصفحات.103-87
6. Achim, M. V., & Borlea, S. N. (2020). *Economic and financial crime. Corruption, shadow economy, and money laundering*. Spring.
7. BAAR, A., & AIT BARA, H. (2021). L'impact de la corruption sur la croissance économique en Algérie: Application de l'approche ARDL. *Journal of economics studies and researches in renewables energies, 8*, pp. 635-655.
8. Goel, R., & Ram, R. (2013). Economic uncertainty and corruption: Evidence from a large crosscountry data set. *Applied Economics*, *45*(24), pp. 3462–3468.
9. Gundlach, E., & Paldam, M. (2009, June). The transition of corruption: From poverty to honesty. Economic Letters. *Economics Letters*, *103*, pp. 146-148.
10. Huang, C.-J. (2016, January). Is corruption bad for economic growth? Evidence from Asia-Pacific countries. *The North American Journal of Economics and Finance*, *35*, pp. 247-256.
11. Husted , B. (1999, June 01). Wealth, Culture, and Corruption. *Journal of International Business Studies*(30), pp. 339-359.
12. Torgler, B. (2004, April). Tax morale in Asian countries. *Journal of Asian Economics*, *15*(2), pp. 237-266.
13. Transparency International. https://www.transparency.org
14. World Bank. https://www.worldbank.org/en/home

7. الملاحق:

الملحق رقم 1: يوضح عدد الدول داخل كل عنقود

Number of Cases in each Cluster		
Cluster	1	10
	2	4
	3	2
Valid		16
Missing		0

الملحق رقم 2: جدول يوضح الدول داخل العناقيد ومسافة كل دولة مع متوسط العنقود

الدول	العنقود	المسافة مع متوسط العنقود
Algeria	1	78,68
Tunisia	1	200,81
Iraq	1	297,82
Jordan	1	330,14
Egypt	1	618,29
Morocco	1	1 430,16
Yemen	1	1 670,97
Libya	1	2 542,21
Syrian	1	2 668,17
Lebanon	1	3 496,91
Bahrain	2	1 304,90
Oman	2	3 825,42
Saudi Arabia	2	4 257,07
Kuwait	2	9 387,39
United Arab Emirates	3	8 178,90
Qatar	3	8 178,90

الملحق رقم 3: جدول يوضح المسافة بين متوسط العناقيد

Cluster	1	2	3
1	-	19 317,57	48 331,47
2	19 317,57	-	29 013,90
3	48 331,47	29 013,90	-